مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/28

أوبك والجغرافيا السياسية للتشرذم: مستقبل حوكمة النفط

بهروز جعفر

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

أوبك والجغرافيا السياسية للتشرذم: مستقبل حوكمة النفط

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية/ الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية، والطاقة والبيئة والمناخ

بهروز جعفر / حاصل على دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، وصحفي وباحث كردي. عمل في المجالين الصحفي والبحثي لمدة 19 عاماً، ويكتب بصورة رئيسية في مجالات أمن الطاقة، وجيوسياسة الطاقة، والأمن الإقليمي، والأوضاع غير المستقرة في العراق. وهو مؤسس ورئيس مؤسسة المتوسطي للدراسات الإقليمية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مقدمة

يمثل انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، اعتباراً من 1 أيار/مايو 2026، أكثر من مجرد تحول تقني في سياسة إنتاج النفط. ففي حين ركزت التغطية الإعلامية بصورة كبيرة على قدرة الإمارات على زيادة إنتاجها «بشكل مستقل» من نحو 3.4 ملايين برميل يومياً إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2027، فإن هذا القرار يعكس تحولات أعمق وأوسع نطاقاً في بنية الطاقة العالمية وفي المشهد الجيوسياسي المتغير في منطقة الخليج.

ويثير هذا التطور تساؤلات استراتيجية أوسع بشأن الدور التاريخي لمنظمة أوبك، ومستقبل إدارة النفط، والمكانة المتغيرة لمنتجي الطاقة في الخليج. وتسعى هذه الدول إلى إعادة تعريف أدوارها ضمن نظام دولي يتجه بصورة متزايدة نحو التشرذم. ومع تسارع الجهود العالمية لإزالة الكربون، يستمر الطلب على الوقود الأحفوري، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، في النمو، خصوصاً في الأسواق الآسيوية. ونتيجة لذلك، يظل الخليج العربي ركيزة أساسية لأمن الطاقة العالمي، رغم استمرار سياسات التحول في قطاع الطاقة، بما يشمل الانتقال التدريجي من النفط والغاز إلى الطاقة المتجددة، إلى جانب جهود التنويع الاقتصادي.

ولطالما شكّلت التوترات الجيوسياسية العامل الأكثر تأثيراً في استقرار أسواق الطاقة العالمية. وقد انعكس تصاعد التوترات والصراعات بين

إيران وإسرائيل والولايات المتحدة بصورة مباشرة على الاستراتيجيات الاقتصادية لدول الخليج. كما كشف إغلاق مضيق هرمز خلال الحرب عن هشاشة سلاسل إمداد الطاقة العالمية، إذ يمر عبر هذا الممر المائي ما يقرب من ربع صادرات النفط الخام المنقول بحراً، ونحو 20% من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً [1].

وفي حين تمتلك السعودية والإمارات العربية المتحدة مسارات تصدير بديلة محدودة، لا تزال دول، مثل قطر والكويت والبحرين، تعتمد بدرجة كبيرة على مضيق هرمز.

وبعيداً عن قطاع الطاقة، يؤثر عدم الاستقرار الإقليمي أيضاً في جهود التنويع الاقتصادي الأوسع في منطقة الخليج. وقد تصاعدت المخاوف الأمنية نتيجة الحرب الإيرانية – الإسرائيلية – الأمريكية، التي تسببت في اضطرابات كبيرة في قطاعي الطيران والسياحة، وهما من القطاعات التي تعتمد عليها دول الخليج بصورة متزايدة ضمن استراتيجياتها الاقتصادية لمرحلة ما بعد النفط.

وتشير التوقعات إلى أن الشرق الأوسط قد يستقبل ما بين 23 و38 مليون زائر دولي أقل خلال عام 2026، أي بانخفاض يُقدَّر بنحو 11% إلى 27%. ونتيجة لذلك، قد تخسر المنطقة ما بين 34 و56 مليار دولار سنوياً من الإنفاق المرتبط بالسياحة وحدها. كما تشير تقديرات حديثة إلى أن الصراع تسبب في خسائر يومية لقطاع السفر والسياحة في الشرق الأوسط تُقدَّر بنحو 515 مليون يورو خلال الفترة الممتدة من فبراير/شباط 2026 إلى مايو/أيار من العام نفسه [2].

وتوضح هذه التطورات كيف يهدد عدم الاستقرار الجيوسياسي ليس أمن الطاقة فحسب، بل أيضاً أجندات التحول الاقتصادي طويلة الأمد في منطقة الخليج. فعلى سبيل المثال، شكّلت الحرب تهديداً مباشراً لشبكات الكهرباء في المنطقة، إذ كان العراق يأمل في استيراد ما بين 500 و600 ميغاواط من الكهرباء من الكويت بحلول عام 2026.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أصبحت صناديق الثروة السيادية الخليجية، التي تدير مجتمعة أصولاً تُقدَّر بنحو 5 تريليونات دولار، أداة رئيسية في استراتيجيات التنويع الاقتصادي. وتعكس الاستثمارات في التقنيات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والشراكات الصناعية، جهود دول الخليج لتقليل اعتمادها طويل الأمد على عائدات النفط والغاز، التي باتت بدورها تواجه تحديات متزايدة [3].

وفي ظل استمرار إغلاق مضيق هرمز، تجادل هذه الورقة البحثية بأن انسحاب الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك لا ينبغي فهمه بوصفه قراراً سياسياً معزولاً، بل باعتباره جزءاً من تحول أوسع في النظام العالمي للطاقة والبنية الجيوسياسية الدولية. ويشير تراجع تماسك منظمة أوبك، وتزايد الاستقلالية الاستراتيجية لدول الخليج، والضغوط المتصاعدة على نظام البترودولار التقليدي، إلى مرحلة جديدة من إعادة التنظيم الإقليمي والعالمي.

وبناءً على ذلك، تتناول هذه الورقة البحثية الكيفية التي يسهم بها الصراع الجيوسياسي، وسياسات التحول في مجال الطاقة، والمنافسة

متعددة الأقطاب، في إعادة تشكيل الموقع الاستراتيجي لدول الخليج، وحوكمة الطاقة العالمية، فضلاً عن إعادة تعريف ديناميات الأمن الإقليمي في الخليج العربي.

1. أوبك: النشأة والسياق التاريخي

قبل ظهور منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كانت أسواق النفط العالمية خاضعة فعلياً لهيمنة مجموعة من الشركات النفطية الكبرى المعروفة باسم «الأخوات السبع». وضمت هذه المجموعة شركات مثل «بي بي»، و«شيفرون»، و«إكسون موبيل»، و «شل»، التي سيطرت على جزء كبير من صناعة النفط العالمية بين أربعينيات وسبعينيات القرن العشرين. وقد هيمنت هذه الشركات متعددة الجنسيات على معظم احتياطيات النفط العالمية وإنتاجها، وكانت تتحكم بصورة كبيرة في تحديد الأسعار، مما عزز الهيمنة الغربية على أسواق الطاقة قبل تأسيس أوبك.

وفي سبتمبر/أيلول 1960، تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في بغداد بمبادرة من إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. وجاء تأسيس المنظمة في سياق سياسي واقتصادي أوسع ارتبط بتصاعد النزعة القومية الاقتصادية وحركات التحرر من الاستعمار، إذ سعت الدول المنتجة للنفط، التي كانت حديثة الاستقلال نسبياً، إلى تأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية.

وفي ذلك الوقت، كان سوق النفط العالمي، سواء من حيث مستويات الإنتاج أو التسعير، خاضعاً بدرجة كبيرة لسيطرة الشركات الغربية

متعددة الجنسيات المعروفة باسم «الأخوات السبع». ومن هنا، أُنشئت أوبك بهدف تنسيق السياسات النفطية بين الدول المنتجة، واستعادة قدر من السيطرة الجماعية على الإنتاج والأسعار والعائدات النفطية. ومع ذلك، ظل تأثير المنظمة محدوداً نسبياً خلال عقدها الأول (1960–1970)، قبل أن يتوسع نفوذها تدريجياً بالتزامن مع تحولات جيوسياسية كبرى [5].

وتتمثل الأهداف الرئيسة لأوبك في تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، بما يضمن استقرار أسعار النفط، وتحقيق عوائد عادلة للدول المنتجة، فضلاً عن توفير إمدادات مستقرة ومنتظمة للدول المستهلكة. وتسعى المنظمة، من خلال إدارة مستويات الإنتاج، إلى الحد من تقلبات الأسعار وتفادي الانخفاضات الحادة التي قد تؤثر في اقتصادات الدول الأعضاء.

وقد تعزز نفوذ أوبك بصورة ملحوظة خلال سبعينيات القرن الماضي. ففي أكتوبر/تشرين الأول 1973، فرضت عدة دول عربية أعضاء في المنظمة حظراً نفطياً على الولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر/تشرين الأول. وأدى هذا الحظر إلى صدمة كبيرة في أسواق الطاقة العالمية، تسببت في ارتفاع حاد في أسعار النفط، وكشفت عن تنامي النفوذ الجيوسياسي للدول المنتجة للنفط. ونتيجة لذلك، ارتفعت العائدات النفطية للدول الأعضاء، مما عزز مكانتها الاقتصادية والسياسية.

ومع ذلك، تبيّن لاحقاً أن قدرة أوبك على التحكم في أسعار النفط لم

تكن مطلقة أو مستدامة بالقدر الذي كان يُعتقد. فحظر عام 1973 استهدف عدداً محدوداً من الدول المستهلكة، ولم يشمل السوق العالمية بأكملها، الأمر الذي حدّ من فعاليته على المدى الطويل [6].

وعملياً، تسعى أوبك إلى إدارة مستويات الإنتاج للحد من تقلبات الأسعار وحماية اقتصادات الدول الأعضاء. غير أن المنظمة واجهت، على الدوام، تحديات هيكلية داخلية ناجمة عن التباين الكبير بين أعضائها من حيث السياسات الداخلية، والأولويات الاقتصادية، والمصالح الجيوسياسية والاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، تختلف مصالح أنغولا بصورة كبيرة عن مصالح السعودية، كما أن البيئة الجيوسياسية التي تتحرك فيها إيران تختلف جذرياً عن تلك الخاصة بالإمارات العربية المتحدة، رغم عضوية البلدين في المنظمة.

وفي هذا السياق، يشير الباحث جيف كولغان (Jeff Colgan) من جامعة براون إلى أن قيادة أوبك لم تنجح دائماً في ضمان الالتزام الكامل بحصص الإنتاج والسياسات المشتركة بين الدول الأعضاء [7].

وشهدت أوبك، على امتداد تاريخها، عدة تغيرات داخلية مهمة، كان لكل منها دوافعه السياسية والاقتصادية الخاصة. ففي أوائل عام 2019، انسحبت قطر من المنظمة لأسباب اقتصادية واستراتيجية وجيوسياسية متداخلة. وعلى الرغم من أن الدوحة برّرت القرار رسمياً برغبتها في التركيز بصورة أكبر على قطاع الغاز الطبيعي، فإن الانسحاب ارتبط أيضاً بتغير أولويات السياسة الاقتصادية القطرية، وبالتوترات السياسية مع السعودية داخل المنظمة وخارجها.

وبالمقارنة مع انسحاب الإمارات عام 2026، لم يؤدِّ انسحاب قطر عام 2019 إلى تغيير جوهري في بنية أوبك أو نفوذها، نظراً إلى محدودية إنتاج قطر النفطي مقارنة بأعضاء رئيسيين، مثل السعودية والعراق والإمارات وفنزويلا. إضافة إلى ذلك، يعتمد الاقتصاد القطري بصورة أساسية على الغاز الطبيعي، وتُعد قطر من أبرز مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم.

فعلى سبيل المثال، ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، أصبحت أوروبا تعتمد على قطر لتأمين نحو 12% إلى 14% من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال. ومن هذا المنطلق، تنبع الأهمية الاستراتيجية لقطر أساساً من دورها في أسواق الغاز العالمية، أكثر من ارتباطها بإطار حوكمة النفط الذي تمثله منظمة أوبك.

2. حرب الخليج 2026: نظام البترودولار موضع تساؤل

في عام 1944، ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، وُقِّعت اتفاقية بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير الأمريكية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز استقرار أسعار الصرف العالمية. واستند النظام الجديد إلى ربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي، على أن يكون الدولار قابلاً للتحويل إلى الذهب. كما أسفرت الاتفاقية عن إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووافقت 44 دولة على اعتماد الدولار مرجعاً رئيساً لعملاتها بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي وإنعاش التجارة العالمية.

وعكس هذا النظام انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من أوروبا

إلى الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، فرضت اتفاقية بريتون وودز قيوداً على قدرة الدول على خفض قيمة عملاتها بصورة كبيرة لدعم صادراتها وصناعاتها المحلية.

وفي أوائل سبعينيات القرن العشرين، واجه الاقتصاد الأمريكي تصاعداً في معدلات التضخم وضغوطاً متزايدة على احتياطيات الذهب الأمريكية، فيما أصبح يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ "صدمة نيكسون (Nixon Shock)" وفي أغسطس/آب 1971، أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إنهاء قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، الأمر الذي أدى فعلياً إلى انهيار نظام بريتون وودز وإنهاء العمل بمعيار الذهب.

ومع انهيار هذا النظام، برز تدريجياً نموذج اقتصادي ومالي جديد تمثل في ربط تجارة النفط العالمية بالدولار الأمريكي، فيما أصبح يُعرف لاحقاً بـ«نظام البترودولار». وقد تعزز هذا التوجه بعد التفاهمات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال سبعينيات القرن الماضي، التي لعب وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر دوراً مهماً في صياغتها. وقامت هذه التفاهمات على معادلة أساسية تمثلت في توفير الولايات المتحدة مظلة أمنية لحلفائها الخليجيين مقابل استمرار تسعير النفط بالدولار الأمريكي.

ومنذ ذلك الحين، أصبح الدولار العملة المهيمنة على تجارة الطاقة العالمية، مما عزز المكانة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة داخل النظام الدولي. ومع ذلك، شهدت العقود الأخيرة محاولات متفرقة

من بعض الدول لتقليل الاعتماد على الدولار في تجارة النفط، وإن كانت نتائج هذه المحاولات متفاوتة ومرتبطة بتعقيدات سياسية واقتصادية وجيوسياسية واسعة.

غير أن الحرب الإيرانية – الإسرائيلية – الأمريكية عام 2026 أعادت فتح النقاش حول مستقبل نظام البترودولار، بعدما كشفت عن تصاعد هشاشة البيئة الأمنية في الخليج. ففي الأشهر الأولى من الصراع، تعرضت عدة دول خليجية، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة، لهجمات مكثفة بالطائرات المسيّرة والصواريخ، الأمر الذي أثار تساؤلات بشأن فعالية المظلة الأمنية الأمريكية التقليدية في المنطقة.

وفي المقابل، برزت الصين بصورة متزايدة بوصفها شريكاً اقتصادياً واستراتيجياً مهماً لدول الخليج، بالتزامن مع تنامي استخدام اليوان الصيني في بعض المعاملات النفطية. وكانت تقارير قد أشارت، منذ عام 2024، إلى تنفيذ بعض صفقات بيع النفط السعودي باليوان الصيني، في خطوة عُدّت مؤشراً رمزياً على توجهات محتملة نحو تنويع العملات المستخدمة في تجارة الطاقة العالمية.

وكشفت الحرب الإيرانية وأزمة الخليج كذلك عن هشاشة سلاسل الطاقة العالمية، خصوصاً بعد إغلاق إيران لمضيق هرمز عقب الهجوم الأمريكي ـ الإسرائيلي الأول، وهو الممر الذي يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط العالمية [9].

وفي هذا السياق، كانت دول الخليج قد بدأت بالفعل، قبل اندلاع النزاع، بتنويع شراكاتها الاقتصادية والتجارية بصورة تدريجية، بما في

ذلك توسيع نطاق التعاملات التجارية بعملات غير الدولار الأمريكي. وقد أسهم هذا الاتجاه في إثارة نقاشات متزايدة بشأن مستقبل هيمنة الدولار على تجارة النفط العالمية.

وفي هذا الإطار، أشار مايكل هاريس (Michael Harris)، المحلل في مجموعة «إي بي سي المالية»، إلى أن حصة الدولار من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ 25 عاماً، إذ انخفضت من 71% عام 1999 إلى نحو 57% بحلول مايو/أيار 2026 [10].

3. تزايد الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي

رغم التقدم المتسارع في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، لا يزال النفط والغاز الطبيعي يشكلان العمود الفقري للنظام العالمي للطاقة. إذ تعتمد القطاعات الصناعية، ووسائل النقل، والتجارة العالمية، وتوليد الكهرباء، والتدفئة، بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري، الأمر الذي يجعل الطلب العالمي على الطاقة التقليدية مستمراً في الارتفاع.

وقد كشفت الحرب الإيرانية – الإسرائيلية – الأمريكية بصورة أوضح استمرار الاعتماد العالمي على النفط والغاز الطبيعي، رغم الخطط الدولية المتعلقة بالتحول الطاقوي وخفض الانبعاثات الكربونية. فالتوترات التي شهدتها منطقة الخليج انعكست مباشرة على الأسواق العالمية، وأظهرت مدى حساسية الاقتصاد الدولي تجاه

اضطرابات إمدادات الطاقة.

وتشير البيانات إلى نمو مستمر في الطلب العالمي على النفط خلال العقود الماضية. ففي عام 1980، بلغ متوسط الاستهلاك العالمي نحو 63 مليون برميل يومياً، قبل أن يرتفع إلى 86.4 مليون برميل يومياً عام 2010. وبحلول عام 2025، يُتوقع أن يصل متوسط الاستهلاك العالمي إلى نحو 105 ملايين برميل يومياً. كما تتوقع منظمة أوبك وعدد من المؤسسات الدولية أن يرتفع الطلب العالمي إلى نحو 114 مليون برميل يومياً خلال العقود المقبلة [11].

ويأتي هذا النمو في الطلب رغم السياسات البيئية التي تتبناها العديد من الدول الصناعية. فعلى سبيل المثال، أعلن الاتحاد الأوروبي خططاً للوصول إلى الحياد الكربوني وتقليل الانبعاثات بصورة كبيرة بحلول عام 2040. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الطلب العالمي على النفط بين عامي 1980 و2025 سيشهد زيادة تُقدَّر بنحو 60%.

أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، فقد شهد الطلب العالمي عليه نمواً بوتيرة أسرع من النفط. ففي عام 1980، بلغ الاستهلاك العالمي نحو 53 تريليون قدم مكعب، قبل أن يرتفع إلى 113 تريليون قدم مكعب عام 2010. وتشير التقديرات إلى أن الاستهلاك العالمي سيصل إلى نحو 150.5 تريليون قدم مكعب بحلول عام 2025 [12].

ويُعد الشرق الأوسط أحد المراكز الرئيسة لإنتاج الطاقة عالمياً، إذ تنتج عشر دول في المنطقة النفط، بينما تمتلك ثماني دول احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي. وفي ظل التحولات الجيوسياسية

المتسارعة وتصاعد احتمالات الصراع في الخليج، تواجه الصناعات العالمية تحديات متزايدة مرتبطة بأمن الطاقة واستقرار الإمدادات.

وتعتمد الاقتصادات الآسيوية بصورة خاصة على واردات الطاقة من الشرق الأوسط؛ إذ تستورد اليابان نحو 95% من احتياجاتها النفطية من المنطقة، بينما تستورد الصين ما بين 40% و50% من نفطها من الشرق الأوسط. كما تعتمد العديد من الدول الأوروبية، بدرجات متفاوتة، على النفط والغاز القادمين من المنطقة [13].

4. ماذا يعني انسحاب الإمارات من منظمة أوبك؟

نظرياً، يُظهر توجه الدول نحو اكتساب مزيد من النفوذ، وإعادة تفسير دور الدولة في الحفاظ على الأمن القومي في ظل حالة الفوضى الدولية، وتعزيز «طابع الدولة» على حساب دور الشركات، ترسيخاً لنظرية «الواقعية» في العلاقات الدولية.

في المقابل، تُشكك هذه التوجهات في الافتراضات الأساسية للعولمة والليبرالية الجديدة، ولا سيما توقعات الليبراليين الجدد بتقليص دور الدولة والحد من تدخلها، بهدف إخضاع الاقتصاد كلياً لهيمنة السوق والقطاع الخاص. وكما أشار رئيس الوزراء الأردني الأسبق عمر الرزاز في مقال بعنوان «تراجع الليبرالية الجديدة: رؤى وتداعيات سياسية»، نُشر بتاريخ 9 مارس/آذار 2026 في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فإن الدولة لا تزال فاعلاً محورياً في قيادة التنمية والابتكار والقطاعات التكنولوجية الحساسة، مثل الطاقة والدفاع والذكاء الاصطناعي.

ويجادل الرزاز، خلافاً للأيديولوجيا النيوليبرالية التي ترى أن الحد من دور الدولة شرط أساسي لتحقيق النمو المستدام والتخصيص الكفؤ للموارد، بأن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك. فحتى في ذروة النيوليبرالية، لعبت الدولة دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية والابتكار، لا سيما في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات العلمية، وذلك غالباً بسبب عزوف القطاع الخاص عن المبادرة أو محدودية قدرات الشركات [14].

في هذا السياق، يبدو أن النظام الدولي يتجه نحو مزيد من التشرذم، مبتعداً عن التكامل الاقتصادي العالمي، ومتجهاً نحو تكتلات جيوسياسية واقتصادية متنافسة. ويتشكل هذا التوجه نتيجة التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، والحرب في أوكرانيا، وعدم الاستقرار في الخليج، وإغلاق مضيق هرمز، فضلاً عن تنامي النزعات القومية. ونتيجة لذلك، باتت الدول تُعطي أولوية متزايدة للأمن القومي والاكتفاء الاقتصادي على حساب كفاءة العولمة الاقتصادية.

وفي ظل هذا المشهد العالمي، سيظل الدور التاريخي لمنظمة أوبك ومكانتها محل تحول مستمر في سوق الطاقة العالمية. فإلى أي مدى ما تزال أوبك مؤثرة في إمدادات النفط العالمية؟

لقد تراجع تأثير المنظمة في أسعار النفط العالمية تدريجياً، عقداً بعد آخر. ففي عام 2026، يحتاج العالم إلى نحو 106 ملايين برميل من

النفط يومياً. وفي الظروف الطبيعية، أي قبل إغلاق مضيق هرمز، كانت الدول الأعضاء في أوبك تُنتج ما بين 25 و27 مليون برميل يومياً. إلا أن الإنتاج انخفض خلال أزمة إغلاق المضيق في أبريل/نيسان 2026 إلى ما بين 16.5 و18 مليون برميل يومياً (باستثناء الإمارات). كما نقلت وكالة رويترز عن الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، في 11 مايو/أيار 2026، أن استمرار إغلاق مضيق هرمز قد يؤدي إلى خسارة العالم نحو 100 مليون برميل من النفط أسبوعياً [15].

وبطبيعة الحال، يُعد انسحاب الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك انعكاساً لتفسيرها الخاص لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. علاوة على ذلك، يبدو أن الإمارات قد حسمت خياراتها فيما يتعلق بشركائها ومسارها الجيوسياسي. إذ تحافظ الإمارات والولايات المتحدة على شراكة استراتيجية متينة تُشكّل ركيزة للأمن الإقليمي والتعاون الدفاعي والاستثماري. كما تُعد الإمارات شريكاً دفاعياً رئيساً للولايات المتحدة، وتستضيف قوات أمريكية على أراضيها. ويشمل التعاون بين الطرفين مجالات مكافحة الإرهاب، والتكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، إلى جانب إطار استثماري يمتد لعشر سنوات، وتُقدَّر قيمته بنحو 1.4 تريليون دولار. [16]

وبشكل عام، تتوافق السياسات الإماراتية في كثير من الأحيان مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية، لا سيما فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في إطار اتفاقيات إبراهيم. وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى الإمارات بوصفها مركزاً عالمياً رئيساً

للاستثمار التجاري والمالي، يرتبط بصورة وثيقة بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل.

وليس سراً أن شركة مبادلة للبترول، ومقرها أبو ظبي، استحوذت عام 2021 على حصة تبلغ 21% في شركة ديليك دريلينغ مقابل نحو 1.1 مليار دولار، لتصبح بذلك شريكاً إماراتياً رسمياً في حقل غاز شرق المتوسط الإسرائيلي [17]. ويعكس ذلك تعمق الشراكة الاقتصادية في إطار اتفاقيات إبراهيم.

لذلك، يمكن القول إن الإمارات اختارت مساراً استراتيجياً للتحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة. ويعود هذا التوجه إلى عدة عوامل، من بينها النزاع مع إيران حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وهو نزاع يرتبط بقضايا السيادة والتاريخ والجغرافيا السياسية. وتكتسب هذه الجزر أهمية استراتيجية بالغة نظراً لقربها من مضيق هرمز في الخليج العربي، ولا تزال تمثل قضية سيادية محورية بالنسبة للإمارات.

ولا يقتصر انسحاب الإمارات من منظمة أوبك على السعي نحو مزيد من الاستقلالية وتعزيز مصالحها الاقتصادية، بل يخدم أيضاً، بصورة غير مباشرة، أجندات الولايات المتحدة والغرب. ومع ذلك، يبقى التساؤل مطروحاً: هل ستسعى الولايات المتحدة وأوروبا إلى إنهاء منظمة أوبك بالكامل؟ يبدو أن الإجابة هي: لا. فالولايات المتحدة تسعى إلى الحد من نفوذ أوبك والحفاظ على استقرار أسعار النفط، لكن ضمن حدود معينة؛ إذ إن انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 50

دولاراً للبرميل قد يؤدي إلى توقف عشرات شركات النفط الأمريكية والأوروبية عن العمل، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الغربية، الأمر الذي يجعل استمرار تلك الشركات غير ممكن في ظل أسعار منخفضة للغاية.

الخاتمة

نجحت طهران في إحداث شرخ عميق بين الدول العربية، إلى درجة أن مجلس التعاون الخليجي، الذي أُسس أساساً لمواجهة النفوذ الإيراني، بات يواجه مأزقاً حقيقياً، إن لم يكن على وشك التفكك. ومن هنا، ينبغي على دول الخليج، سواء بشكل منفرد أو جماعي، أن تُدرك أنها تقع في قلب التحولات الجارية في النظام العالمي، إذ يرتبط جزء كبير من التحول الهيكلي في النظام الدولي بمنطقة الخليج العربي وموقعها الاستراتيجي في سوق الطاقة العالمية.

فكما يمكن لحدث اقتصادي أو سياسي محدود في أوروبا أن يُحدث آثاراً اقتصادية واسعة النطاق، فإن أي اضطراب في الخليج العربي يحمل تداعيات أكبر بكثير على الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، يُمثل إغلاق مضيق هرمز لحظة مفصلية في سوق الطاقة العالمية، إذ يؤدي فعلياً إلى خنق نحو خُمس إمدادات النفط العالمية. ورغم انسحاب الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك، فإن المنظمة لا تزال تمثل تكتلاً نفطياً ذا تأثير كبير في إنتاج النفط العالمي وأسعاره.

ومع ذلك، فإن تقييم التأثيرات طويلة الأمد لتحولات منظمة أوبك ما يزال سابقاً لأوانه. فالأولوية الراهنة تتمثل في إعادة فتح مضيق هرمز واستقرار تدفقات الطاقة، قبل الانتقال إلى دراسة التداعيات الاستراتيجية بعيدة المدى لجميع هذه التطورات.

المراجع

[1]. Masha Kotkin: Iran Conflict Hits Foundations of Gulf Economies. Stimson. May 12, 2026. Available at: https://www.stimson.org/2026/iran-conflict-hits-foundations-of-gulf-economies/

[2]. Rebecca Ann Hughes & Dianne Apen-Sadler: Iran conflict 'costs Middle East travel and tourism industry €515 million a day'. Euro News. Updated 11/03/2026 - 12:13 GMT+1. Available at: https://www.euronews.com/travel/2026/03/11/trips-are-pretty-much-on-hold-iran-war-risks-40-billion-loss-in-middle-east-visitor-spendi?utm_source=chatgpt.com

[3]. SWFA: Top 100 Largest Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets. n.d. Available at: https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund?utm_source=chatgpt.com

[4]. Nuno Luís Madureira: Squabbling Sisters: Multinational Companies and Middle East Oil Prices. Cambridge University Press: 30 January 2018.

[5]. Bassan Fattouh & Lavan Mahadeva: OPEC: What

Difference Has It Made? Oxford Institute for Energy Studies. January 2013, pp. 1-6

[6]. Oman Petroleum and Energy Show: What is OPEC, and how does it operate? April 29, 2026. Available at: https//:omanpetroleumandenergyshow.com/newfront/news/what-is-opec-and-how-does-it-operate

[7]. Sasha Rogelberg: 2 years ago, Saudi Arabia quietly canceled the 'petrodollar' deal with America that wired the world economy for 50 years. Then, the war broke out in Iran. Fortune. April 7, 2026, 4:28 PM. Available at: https://fortune.com/2026/04/07/what-is-petrodollar-petroyuan-saudi-china-dollar-strength/

[8]. David Hammes & Douglas Wills: Black Gold: The End of Bretton Woods and the Oil-Price Shocks of the 1970s. The Independent Review, v. IX, n. 4, Spring 2005, ISSN 1086-1653, Copyright © 2005, pp. 501– 511.

[9]. Jim Krane: The Iran War and the End of the US-Gulf "Oil for Security" Deal. The Arab Center, Washington, DC, March 27, 2026. Available at: https://arabcenterdc.org/resource/the-iran-war-and-the-end-of-the-us-gulf-oil-

for-security-deal/?utm_source=chatgpt.com

[10]. Sasha Rogelberg: 2 years ago, Saudi Arabia quietly canceled the 'petrodollar' deal with America that wired the world economy for 50 years.

[11]. IEA: World Energy Outlook 2025. Executive summary. Available at: https//:www.iea.org/reports/world-energy-outlook/2025-executive-summary?utm_source=chatgpt.com

[12]. Bahrooz Jaafar: Middle East Geopolitics and the Rise of Multipolarity: Global Turning Point. Springer Nature. Switzerland. 03 January 2026.

[13]. S&P Global: How Japanese Companies Will Handle Middle East Risk Varies Across Sectors. 19-Mar-2026 | 03:38 EDT. Available at: https://www.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/how-japanese-companies-will-handle-middle-east-risk-varies-across-sectors-s101675576?utm_source=chatgpt.com

[14]. Omar Razzaz: The Decline of Neoliberalism: Insights and Policy Implications. Arab Center for Research & Policy Studies. 09 March 2026. Available at: https://www.

dohainstitute.org/en/economic-studies/Pages/the-decline-of-neoliberalism-lessons-and-policies.aspx

[15]. Reuters: Oil market will lose around 100 million barrels every week, if Strait of Hormuz remains closed, Aramco CEO says. May 11, 2026: 3:39 PM GMT+3Updated May 11, 2026. Available at: https://www.reuters.com/business/energy/oil-market-will-lose-around-100-million-barrels-every-week-if-strait-hormuz-2026-05-11/

[16]. Christopher Preble & Nevada Joan Lee: Can a US Partner Practice Multi-Alignment? The UAE is certainly trying. Stimson. February 12, 2026. Available at: https://www.stimson.org/2026/can-a-us-partner-practice-multi-alignment-the-uae-is-certainly-trying/

[17]. Simon Henderson: UAE-Israel Gas Deal (Finally) Finalized. The Washington Institute for Near East Policy. Sep 3, 2021. Available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/uae-israel-gas-deal-finally-finalized

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org